الفصل التاسع

أصلحوا الأمور وإلا فسنخربها

الاستراتيجية

تبدو حركة العولمة من تحت ضعيفة بالمقارنة مع العولمة من فوق. وتبدو الشبكات المفككة من الناشطين غير المسلحين أنها ليست نداً لأولئك الذين يتحكمون بالآلات العسكرية الكبرى في العالم، وبمعظم ثروة العالم، ومعظم شركاته القوية، وبحكوماته المتحكمة بالأمور. مع ذلك، فقد كسبت حركة العولمة من تحت خلال عمرها القصير بعض الانتصارات المثيرة للإعجاب، من هزيمة الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار إلى إقرار بروتوكول العضويات المهندسة وراثياً. ترى، كيف تحققت هذه الانتصارات وكيف يمكن توسيعها؟.

كما رأينا في الفصل الثاني، فإن مكمن الضعف في الأقوياء هو اعتمادهم على مساندة الآخرين أو موافقتهم

الضمنية. وقوة الحركة الاجتماعية أساسها سحب تلك الموافقة أو التهديد بسحبها. ولكن هنالك طريق طويل بين تلك القوة المحتملة والأعمال الملموسة التي تفرض التغيير، وذلك يتطلب استراتيجية.

والاستراتيجية هي وسيلة تحقيق أهداف بعيدة المدى في أوضاع محددة المعالم. والاستراتيجية باعتبارها مفهوماً ذا أصول عسكرية، إنما تعني حرفياً اختيار الأرض التي يجري فوقها الاشتباك مع العدو. ولكن هذا التشبيه بالحرب يجب ألا يعتمد بحرفيته تماماً. فالحركة الاجتماعية مختلفة عن الحرب، أو على الأقل عن حرب حديثة شاملة، من حيث إن هدفها ليس إبادة العدو بقدر ما هو تغيير علاقات القوة الاجتماعية. وساحتها ليست جغرافيا طبيعية، بل مجموعة من العلاقات الاجتماعية المبنية. والعولمة من فوق التي تتصدى لها الحركة ليست جيشاً أو بلداً بل مجموعة معقدة من المناهج الاجتماعية واللاعبين الاجتماعيين.

والاستراتيجية الرئيسية لحركة العولمة من تحت هي تعريف انتهاك الأعراف المعتمدة بشكل عام، والمطالبة بأن يلتزم أطراف القوة هذه الأعراف، وتهديد أسس القبول التي يعتمدون عليها إذا أخفقوا في تحقيق هذا الالتزام. إن هذه الاستراتيجية يختصرها شعار الحركة الشعبي القائل «إصلاح

الأمور أو تخريبها Fin it or nix it «وهي اختزال لعبارة «أصلحوا الأمور وإلا فسنخربها» Fix it or we'll nix it.

لا العولمة من فوق ولا العولمة من تحت تمثل كياناً موحداً. بل إن كلاً منهما عبارة عن مجموعات من اللاعبين والقوى المختلفة بما لها من غايات ووسائل متنوعة. وقدرة الحركة على أن تتفوق في أي نزاع إنما تعتمد أولاً على تجميع قوى كافية لفرض عواقب سلبية على الخصوم وبث الانقسام في صفوف مؤيديهم وتقويض هذا التأييد. تلك هي من الناحية الجوهرية الوسائل التي اتبعت في نضالات ناجحة للحركة من أجل إعاقة اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، وتخفيض ديون العالم الثالث، وعرقلة الجولة الألفية لمنظمة التجارة العالمية، وإقرار بروتوكول المنظمات غير الحكومية.

وإذا كان المصدر الحاسم لقوة الحركة هو قدرتها على توحيد سلسلة واسعة من الأنصار المحتملين، فإن حملاتها تواجه تناقضات قائمة في بنائها. فما من حملة يمكنها أن تمثل كل المصالح وأن تنجز كل أهداف الحركة ككل. وما من كفاح واحد من هذا القبيل سيحل كل مشاكل الاقتصاد العالمي أو يوفق بين جميع اللاعبين الاجتماعيين وسائر الأعراف الاجتماعية. ولذلك، تحتاج الحملات إلى أن ينظر

إليها في سياق كفاح طويل تكون كل حملة فيه مجرد جزء من عملية مستمرة تنطوي على زمن أطول ومساحة اجتماعية أوسع.

والاستراتيجية الحكيمة تتطلب رؤية للحركة ككل تتجاوز منظمات وقطاعات معينة. بهذه الرؤية المشتركة وحدها يمكن نشدان استراتيجية متعددة الوجوه ومنسقة وداعمة بصورة متبادلة. وكما هي الحال في الحرب، فإن المصدر الخصب للاستراتيجية الرديئة يكمن في اعتماد الضرورات التكتيكية قصيرة الأجل ورفعها إلى مستوى الاستراتيجية.

إن حملة تكسب أهدافاً محددة ولكنها تترك الحركة ضعيفة ومنقسمة على نفسها، تستطيع الادعاء بإحراز انتصار فادح الثمن Pyrrhic Victory وعلى العكس من ذلك، تستطيع حتى الحملة المهزومة أن «تربح عن طريق الخسارة» إذا جاءت بمشاركين جدد إلى الحركة، ووحدت الجماعات المختلفة، وزادت القدرة على العمل، ووضحت المصالح والأهداف المشتركة، وثقفت الجمهور، أو شقت صفوف المعارضة وأضعفتها.

وتشمل استراتيجية الحركة أيضاً التنسيق بين العناصر المختلفة وأساليب العمل المختلفة. مثالياً، يمكن جعلها متآزرة في العمل. على سبيل المثال، عندما حدثت معركة سياتل أحدث تجمع العمل المباشر النضالي المتطرف

والخالي من العنف وأعداد كبيرة من المتظاهرين الداعمين والأقل روحاً نضالية قوة أشد مما كان يمكن أن تحدثه أي من الفئتين بمفردها. هنا يصدق التشبيه العسكري: فالقوات الجوية، والبحرية، والبرية مجتمعة أقوى كثيراً من أي منها منفردة، حتى وإن كان مثل هذا التنسيق تصاحبه عادة توترات بين هذه القوات.

والنزاع الاجتماعي هو تفاعل لا يتحكم فيه طرف واحد بعمل الأطراف الأخرى. ولهذا السبب فإن الاستراتيجية تختلف تمام الاختلاف عن برنامج أو خطة. وفي حين أن أهداف الحركة ينبغي أن تتطور تدريجياً مع مرور الزمن، فإن استراتيجياتها بحاجة إلى أن تكون مرنة بحيث تستطيع التكيف مع التبدل السريع. وإذا ما بدّل الجانب الآخر استراتيجيته (مثلاً، بواسطة التحول إلى القمع العنيف أو السعي للشروع في مفاوضات مع خصومه) ينبغي أن تكون الحركة بدورها قادرة على أن تراجع استراتيجيتها وإلا فإنها سرعان ما تواجه الالتفاف عليها.

وتحتوي أي حركة دائماً على الكثير من نقاط الضعف والتناقضات التي يستطيع خصومها أن يستغلوها[1]. وأسهل

(1) لعرض مبرمج لبعض هذه النقاط من الضعف والتناقضات، راجع بحث كيف يمكن أن تفشل الحركات في نهاية الفصل الثاني.

طريقة لهزيمة حركة ما هي أن تهزم نفسها بنفسها.

وكما هي الحال في الحرب، يحدث النزاع الاجتماعي بصورة عامة في منطقة قاتمة تكون فيها التضاريس الفعلية للقوى والنتائج الفعلية لأي مجرى محدد من مجاري العمل خاضعة للحدس أكثر من خضوعها لليقين. وما من استراتيجية بمفردها تصلح لكل الأوضاع. مونسانتو ليست صندوق النقد الدولي، وعرقلة تمويل أحد السدود من قبل البنك الدولي تختلف عن إرغام إحدى الشركات الكبرى العالمية على الدخول في مساومة مع المستخدمين لديها[2]. وكل حملة إنما تشمل ليس فقط مجموعة فريدة من القوى

(2) الطبيعة الخاصة لنقاط ضعف أنواع معينة من المؤسسات موضحة في ملاحظة مجلة الإكونومست القائلة إن:

«المؤسسات التي تشارك فيها حكومات مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية قد أصيبت بضعف كبير في عصر المنظمات غير الحكومية: فهي تفتقر إلى رافعة سياسية. وما من أحد من البرلمانيين مستعد لمواجهة الضغط المباشر من صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية، ولكن كلاً من صانعي السياسة يواجه ضغطاً من جماعات المواطنين ذوي المصالح الخاصة. تضاف إلى ذلك الصورة الهزيلة التي تظهر بها هذه البيروقراطيات من الفنيين الذين لا وجه لهم وليس بالأمر المفاجئ ان هذه البيروقراطيات هي أهداف شعبية «لأسراب» المنظمات غير الحكومية.

«النظام غير الحكومي» الإكونومست.

التي ينبغي تجنيدها، بل تشمل أيضاً تحليلاً واقعياً لميزان القوى ولما تسمح بإنجازه.

إن استراتيجية «إصلاح الأمور أو تخريبها» تنطوي دائماً على قرارات صعبة بشأن ما يمثله «إصلاح الأمور». وفي حين أن برنامج الحركة يمكن، بل يجب أن يطرح أهدافاً عريضة تعالج مشاكل عالمية أساسية وحاجات كل أجزاء الحركة، فإن الطلبات التي تطرحها حملة معينة هي أكثر محدودية بكثير، كما ان العناصر المتفق عليها في أي تسوية قد تكون أيضاً أكثر محدودية. فإذا أخذنا في الاعتبار مجاهيل النزاع الاجتماعي، ستكون هناك دائماً اختلافات حول المطالب التي يجب تقديمها، ومتى يجب أن يكون التفاوض، وما هو المقبول في تسوية ما. وعملية حل هذه الطلبات هي إحدى الحاجات الرئيسية للحركة، وينبغي للناس الذين يتشاركون في القيم والأهداف ذاتها ألا يسمحوا للاختلافات التكتيكية في أن تتسبب في انقسام دائم في صفوفهم.

الانتهاكات

عندما يحدث انتهاك لأعراف مقبولة على نطاق واسع في أي نظام سياسي كامل الديموقراطية والمساءلة، يقوم النظام بتوفير آليات مؤسساتية لتصحيح الانتهاك. أما عندما

تستغل شركة كبرى عالمية الأطفال في معامل العالم الثالث التي يتعرض فيها العمال لظروف مزرية أو يدمر مستثمرون دوليون مصادر رزق ملايين الناس بسحب الاستثمارات من بلدهم، أو عندما يتسبب إحراق الكربون بالاحتباس الحراري في الكرة الأرضية، عندئذ لا وجود لمثل هذه الآليات. إن هذه المشاكل تسببها إما مؤسسات لا تخضع للمساءلة من قبل الذين يتأثرون بها أو أنها خارج نطاق المسؤولية الرسمية لأي مؤسسة.

في مثل هذه الحالات، يبدو الناس أنهم لا حول لهم، ولكنهم في واقع الأمر ليسوا كذلك. والقوة الكامنة للحركات الاجتماعية تنبري للقيام بدورها بالضبط في الأوضاع التي تنعدم فيها المساءلة المؤسساتية، ونشطاء العولمة من تحت يمكنهم الإفادة من تلك القوة لتغيير الشركات، والأسواق، والحكومات، والمؤسسات الدولية، والقواعد التي تحكمها.

عندما تنتهك أعراف مقبولة على نطاق واسع، يتسبب ذلك بالقلق في أوساط كثيرة، من ضمنها الناس المتأثرون بالانتهاك مباشرة وغيرهم من الناس الذين يؤمنون بالأعراف المنتهكة. قد تتشكل شبكة من المعنيين أو قد تتولى الأمر شبكة قائمة.

في بعض الحالات قد تطور الشبكة ردها الخاص في المجتمع المدني. واستجابة للحاجة إلى فرص عمل، وخدمات، ومساكن ـ على سبيل المثال ـ بادر الكثير من الجماعات المحلية إلى إنشاء أماكن للطعام، وشركات للرعاية المنزلية بإدارة المستخدمين، وعيادات للرعاية الصحية للنساء، وهيئات لتأمين السكن لا تبتغي الربح، ومشاريع أخرى بديلة. ورداً على الأوضاع الاستغلالية المفروضة على مزارعي البن ومنتجي الأعمال اليدوية في بلدان العالم الثالث، قامت جماعات مختلفة بتنظيم مشاريع «تجارة عادلة» تقوم بالشراء من المنتجين بشروط أكثر عدلاً وتسعى لإيجاد استقرار في السوق لمصلحتهم. والقروض الصغيرة التي يقدمها مصرف غرامين Grameen والمساعدات الضخمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية هي بدورها مثال على العمل البنّاء.

وبالإمكان القيام بهذه المبادرات الطوعية على نطاق واسع. مثلاً، إن «التحالف من أجل الديموقراطية» في الولايات المتحدة اقترح نوعاً من «المعاهدة الشعبية» يسمى «اتفاقية مشتركة للاستثمار والمجتمع» تقرها وتنفذها تجمعات سكانية محلية في سائر أنحاء العالم[3].

(3) تحالف من أجل الديموقراطية «اتفاقية مشتركة حول الاستثمار =

الحملات

يحول أحياناً توزيع القوة دون حل المشاكل بصورة طوعية في المجتمع المدني. وأحياناً تحمي السلطة القائمة انتهاك الأعراف المقبولة على نطاق واسع. يقول فريدريك دوغلاس Frederick Douglass المناضل في سبيل إلغاء الرق «القوة لا تتنازل عن أي شيء بدون مطالبة»[4]. معظم عمل الحركة يبدأ بمطالبة أحد ما: البنك الدولي بوقف تمويل سد نارمادا، صندوق النقد الدولي يطلب منه عدم تشجيع تشغيل الأطفال، مجموعة السبع يطلب منها تخفيض ديون العالم الثالث.

والطلبات تمثل جزءاً مما تسعى إليه الحركة وليس كل ما تسعى إليه. وهي قد تمثل تغييرات محددة، كإنهاء، تمويل البنك الدولي لبناء الطرق في غابات الأمازون المطيرة، أو قد تتضمن قواعد جديدة، من مثل مطالبة مقرضي البلدان الفقيرة بتحمل جزء من خدمة الديون غير القابلة للسداد. وفي كلتا الحالتين، تمثل هذه الطلبات

= والمجتمع» 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، متوفرة على موقع أون لاين على الإنترنت. إن جهوداً من هذا القبيل في المجتمع المدني هي ذات صلة بفكرة غاندي عن «البرنامج البناء».

(4) فريدريك دوغلاس، رسالة إلى جماعة تدعو إلى الإلغاء، 1849 مقتبس نصها في «نظموا!» (واشنطن، مطبعة سيڤن لوكس 1991).

التنفيذ الجزئي للأعراف. والطلبات الجيدة توحد الأنصار، وتقسم صفوف الخصوم، وتساعد على تحييد الهجمات المضادة، وتجسد أجزاء من الأعراف المقبولة على نطاق واسع، وتمثل خيراً هو من الوضوح بحيث إن الرأي العام يميل بصورة طبيعية إلى ازدراء أي إنسان يرفض قبوله.

إن عملية إعداد الطلبات المشتركة يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة إلى وحدة الحركة واستراتيجيتها الفعالة. على سبيل المثال، شكلت مجموعات من سائر أنحاء العالم تحالفاً رداً على جهود الحكومات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتفاوض مع اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. في أول الأمر، كانت الجماعات منقسمة حول ما إذا كانت ستكتفي بمعارضة أي اتفاقية مباشرة أم أنها ستعمل في الكواليس لكي تشمل الاتفاقية حماية البيئة، والعمال وأنواع الحماية الأخرى. ثم إنها ما لبثت أن اتفقت على استراتيجية مشتركة. كان في نيتها أن تتقدم بحد أدنى من الشروط لصياغة اقتراحات اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. فإذا كانت هذه الشروط مقبولة من الحكومات، فإن الجماعات توافق على تأييد مزيد من مفاوضات اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. ولكن في حالة عدم تلبية الطلبات، تتفق جميعها على معارضة الاتفاقية حتى ولو جرى تقديم بعض التنازلات. لم يحظ برنامجها بالقبول،

وبالتالي عملت معاً وبصورة فعالة لانقطاع مفاوضات اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف[5].

إن طلبات من هذا القبيل تصحبها عادة حملات ترمي إلى الضغط على أحد ما ذي سلطة من أجل الموافقة. وتستخدم الحملات سحب الموافقة بأشكال متعددة جداً. وما يتبع ذلك هو الكفاح، أو، على حد قول غاندي «الأمر يحل نفسه بالانخراط في إحدى القوى المماثلة»[6]. إن الحركات الاجتماعية لا تخوض هذه الأشكال من الكفاح معتمدة في المقام الأول على أساس اعداد الأعضاء، أو المال في المصارف، أو المدخرات الأخرى الثابتة التي تستطيع الإفادة منها في الوقت الراهن، بل على المساندة التي يحتمل أن تحصل عليها والتكاليف التي يمكن أن تفرضها على خصومها في المستقبل.

عندما ترد الامبراطورية الضربة

قلما تحظى طلبات الحركة بالموافقة بدون كفاح.

(5) للاطلاع على وثائق خاصة بحملة اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف راجع موقع «المواطن الشعبي» على الإنترنت.

(6) لجنة مؤتمر عموم الهند، نشرة المؤتمر 5 (7 آذار/مارس 1930) كان غاندي قد كتب إلى نائب الملك البريطاني عشية حملة العصيان المدني 1930 - 1931.

ولذلك فإن النجاح ليس مجرد نتيجة لضغط تمارسه الحركة، بل هو أيضاً نتيجة مقاومة الضغط المعاكس بأشكاله المتعددة. وهذه الأشكال تشمل عادة، وعلى أقل تقدير، الكبت، والإضعاف، وممارسة أسلوب فرّق تسد.

الكبت

من بكين إلى سياتل، الكبت هو آخر ملاذ يتم اللجوء إليه عامة من قبل القوة التي تواجه التحدي، كما انه الملاذ الأول والأوسط. ولكن ملامح العولمة ذاتها، بما في ذلك سهولة الاتصال عالمياً وإيديولوجية حقوق الإنسان، قد زادت من صعوبة استخدام الكبت كأداة. ويؤدي التضامن الدولي دوراً حاسماً في حماية حقوق الإنسان من الكبت. على سبيل المثال، فإن الضغط الذي مارسته الحركة العمالية في الولايات المتحدة من المؤكد أنه كاد أن ينقذ حياة الناشط العمالي الأندونيسي مختار باكباهان خلال الأزمة النهائية لدكتاتورية سوهارتو، وفي سنة 1999 تظاهر ناشطو الحركة العمالية في الولايات المتحدة أمام مكتب شركة تكساكو في العاصمة الأمريكية واشنطن احتجاجاً على إنزال قوات الجيش والشرطة ضد العمال المضربين في إحدى مصافي النفط في أندونيسيا. وبدأت منظمة العفو الدولية ونادي سييرا Sierra Club حملة مشتركة لجذب الانتباه إلى

اضطهاد المدافعين عن البيئة في العالم، من أمثال رودولفو مونتييل Rodolfo Montiel ـ وهو أحد أبناء الريف في ولاية غيريرو Guerrero في المكسيك، الذي اعتقل وعُذب لأنه قاوم قطع أشجار الغابات المحلية ـ والناشطين في تشاد والكاميرون الذين جرى تهديدهم وإرغامهم على الصمت بسبب معارضتهم مقترحات شركتي إكسون Exxon وموبيل Mobil الداعية إلى حفر آبار نفط جديدة وبناء خطوط أنابيب نفط جديدة[7].

وخلال القرن العشرين، طورت حركات اجتماعية من الهند وبولندة ومن الولايات المتحدة والفلبين أشكالاً من العمل الخالي من العنف الذي وفّر نوعاً من رياضة جوجيتسو Jujitsu السياسية للتعامل مع العنف القمعي. فبدلاً من الرضوخ للقمع أو الرد بأسلوب العنف، تقاوم هذه الأساليب السلطة القائمة ـ مثلاً بقطع الطرق، أو احتلال المباني، أو التظاهر مخالفة لأوامر الشرطة ـ بدون التسبب بأضرار جسدية لحراس الشركة، أو الشرطة أو الجنود أو غيرهم من البشر الذين يحاولون استعادة «القانون والنظام».

(7) اضرابات الولايات المتحدة تدعم عمال شركة «تكساكو/شيفرون في أندونيسيا» متوفرة على موقع أون لاين على الإنترنت. مقالة افتتاحية بعنوان «دعاة حماية الموارد الطبيعية الأجانب تحت الحصار» نيويورك تايمز، 1 نيسان/أبريل 2000.

مثل هذه المقاومة المنضبطة أصبحت جزءاً هاماً من التعامل السياسي الأمريكي مع الأنشطة الكفاحية للحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين[8]. إن العصيان المدني الخالي من العنف يمكن أن يساعد على تحييد القمع والخوف المراد إحداثهما. الغاية هي لفت الانتباه إلى عدالة الطلبات، وإيضاح استعداد المشاركين لقبول التضحية الشخصية لمصلحة الغايات الإنسانية الأوسع التي تشكل أساس عمل الحركة.

الإضعاف

يمكن أن يكون القمع مكلفاً، وقبيحاً وسيئاً لصورة المرء. وكثيراً ما يحل محله الإضعاف أو يكون مصاحباً له. مثلاً، في أعقاب معركة سياتل أوصت مجلة «الإكونومست» أن تتعلم منظمة التجارة العالمية درساً من البنك الدولي و«أن تحاول إضعاف الائتلاف الكبير الذي هاجمها في سياتل بواسطة الحملة على التيار الرئيسي والمنظمات الفنية غير الحكومية». وجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية، التي كانت ذات يوم شديدة الانتقاد للبنك الدولي، كانت الآن «هادئة على نحو مفاجئ». والسبب:

(8) لمزيد من المعلومات عن تبني الحركة العمالية الأمريكية للعصيان المدني الخالي من العنف، راجع بريشير «اضرب» الصفحتان 324 ـ 25.

«إن البنك الدولي قام بمجهود ضخم لإضعافها»[9].

«أجرى جيمس وولفنسون James Wolfenson، رئيس البنك «حواراً» مع المنظمات غير الحكومية وهي عنصر مركّز في عمل المؤسسة. إن أكثر من سبعين اختصاصياً في المنظمات غير الحكومية يعملون في مكاتب البنك الميدانية. وأكثر من نصف مشاريع البنك الدولي في السنة المنصرمة كان للمنظمات غير الحكومية ضلع فيها. وقد أقام السيد وولفنسون تحالفات مع الجميع، بدءاً من الجماعات الدينية إلى جماعات حماية البيئة. وجهوده خففت من قوة «شبكات التجنيد» وزادت القوة النسبية للمنظمات الفنية غير الحكومية (إذ كانت هذه المنظمات في الأغلب هي التي أضعفها البنك). والمنظمات غير الحكومية، بدءاً من السياسة البيئية وحتى سياسة تخفيف الديون، تشكل صلب سياسة البنك الدولي»[10].

في حالة نجاح هذا الإضعاف، تتوقف الحركة أو جزء منها عن كونهما قوة مستقلة. وقد يُجذب إليها قادة فصلوا عن وسطهم الشعبي. أو يمكن أن تعطى منظمات من مثل المنظمات غير الحكومية التي أُضعفت، مكانة متميزة عند

(9) «النظام غير الحكومي» الإكونومست.

(10) «النظام غير الحكومي» الإكونومست.

الطاولة الرسمية ولكن مقابل أن تصبح تابعة للمحسنين إليها.

ومن المهم أن نميز بين هذا الإضعاف من جهة والاستعداد للمشاركة في حوار وتفاوض من جهة أخرى. في الحالة الأولى، يفتقد الاستقلال ويقتصر العمل على ما يرضي الوصي. وفي الحالة الثانية تجري المحادثات ولكن يبقى الاستقلال. والفرق يتمثل في أن بعض المنظمات غير الحكومية، وليس كلها بأي حال، التي كانت لها علاقة عمل مع البنك الدولي، قد شاركت رغم ذلك في مظاهرات العاصمة الأمريكية واشنطن ضد البنك في شهر نيسان / أبريل 2000.

تكتيكات فرّق تسد

إن إثارة الانقسامات في الحركة هي وسيلة رئيسية لإلحاق الهزيمة بها بل وتدميرها. فقد عمدت شركة (پاسيفيك نورث وست) Pacific Northwest على مدى سنوات إلى تحريض دعاة حماية البيئة ضد عمال قطع الأشجار، وظلت تضحك طوال الطريق حتى المنشرة.

ثمة مثال فاقع آخر هو الطريقة التي اتبعها المروجون لمنظمة التجارة العالمية في محاولة الإيقاع بين عمال العالم

الأول وعمال العالم الثالث. فكتَّاب الأعمدة في الصحف الذين لا يكنون عادة سوى الاحتقار لشعوب العالم الثالث يذرفون الدموع لأن العمال الأمريكيين يصلبون فقراء العالم. لقد كتب پول كروغمان Paul Krugman في جريدة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «العمال ضد العمال» ما يأتي: «لقد قرر العمال انهم يجب أن يحاولوا مساعدة العمال الأمريكيين بواسطة حرمان العمال الأشد حاجة في خارج الولايات المتحدة من الفرص، في حين أنهم، بطبيعة الحال، كانوا ينكرون أنهم يفعلون شيئاً من هذا القبيل»[11]. وقد كان إقرار الرئيس كلينتون المفاجئ للعقوبات التي كانت غايتها تعزيز حقوق العمال دولياً، أياً كانت الدوافع السياسية قصيرة الأجل لهذا الإقرار، إسفيناً دُقَّ بين النقابات «الشمالية» و«الجنوب» العالمي.

إن تكتيكات فرِّق تسد تتفوق عندما تستخدم ضد سلسلة واسعة من الجماعات والمصالح المتنوعة. وإنه لمن الأمور الحاسمة معالجة المسائل التي قد تكون مسببة للانقسام قبل الشروع في تنظيم الحملات وخلال القيام بها. والطلبات.يجب أن توحد حاجات المشاركين على اختلاف مشاريعهم وأن توجد الوسائل التي تكفل عدم تقديم جماعة

(11) پول كروغمان «عمال ضد العمال» نيويورك تايمز، 21 أيار/ مايو 2000.

ما تنازلات على حساب الجماعات الأخرى. والاختلافات التكتيكية يجب عدم السماح لها أن تتحول إلى انقسامات. ثم إن حاجة الحركة العليا للتوحد ومسؤولية الجميع تجاه تغذية هذه الوحدة يجب أن يجدا انعكاساً لهما ليس في سياسة الحركة فحسب، بل وفي حياتها وثقافتها.

المفاوضات

ثمة أوقات تفرض خلالها الحركة أعرافها. إن نقابات الحرفيين في القرن التاسع عشر، مثلاً، كثيراً ما أقرت قواعد عرفت باسم «تشريع الحرف» بشأن كيفية القيام بالعمل. بعد ذلك رفض عمال النقابات أن يعملوا لدى أي شخص يستخدمهم ولا يقبل بهذه القواعد. وعندما تعهدت تسعمئة منظمة غير حكومية من 37 بلدة بشنّ حملة لسحب تمويل البنك الدولي إذا مضى في تقديم قروضه لسد نارمادا، لم يفاوض البنك، واكتفى بسحب القروض[12].

وثمة أوقات عندما يكون مركز سلطة قائمة في حالة من الاضطراب بحيث لا تعود قادرة على التدخل الفعال مع الناس الذين يفعلون الأشياء على هواهم. وليس مصادفة أن

(12) راجع الفصل الرابع أعلاه. ان عدة قوى أخرى إلى جانب المنظمات غير الحكومية جعلت البنك الدولي يقدم على هذا التراجع.

معظم الثورات في القرن العشرين حدثت بعد سنوات كثيرة من حرب استنزفت فيها وسيلة تطبيق القانون.

والأكثر نموذجية هي الأوضاع التي تتمكن فيها الحركات من تهديد الممسكين بالسلطة دون أن تتمكن من التحكم بردهم أو وضع حد لحريتهم في العمل. وعندما يكون للأحزاب تأثير كبير على بعضها بعضاً دون أن يتمكن أحدها من التحكم بالآخر أو إبادته، يصبح من المحتمل أن يخرج إلى الوجود نوع من عملية التفاوض بطريقة ضمنية أو رسمية.

لقد اكتسب الكثير من الحركات خبرة تلقي «واسطة استشعار» غير متوقعة تقترح التفاوض، آتية من خصم كانت في عراك مرير معه منذ سنوات، بل ومنذ أجيال. حدث ذلك مع الناشطين ضد المصانع التي تعامل العمال معاملة سيئة، ومع صناعة الملابس، ومع المدافعين عن الصحة العامة وصناعة التبغ، ومع منظمي الحملات ضد الهندسة الوراثية ومونسانتو.

إن فكرة التفاوض مع «العدو» هي دائماً مبعث للضيق. فكثيراً ما يجري ذم التفاوض باعتبار أنه اعتراف بشرعية خصم. ولكن الدخول في مفاوضات لا يعني بالضرورة أن يكون مصحوباً بقبول حق الجانب الآخر في ممارسة القوة،

بل يمكن أن يقتصر على اعتراف أنه يمارس القوة فعلاً وبالتالي فإن من مصلحة الناس والبيئة أن يدخل في المفاوضات.

والمفاوضات تطرح أخطاراً جدية هي أخطار الانشقاقات والغدر. وبالإمكان استغلالها لأغراض ذاتية سواء من قبل الزعماء المشاركين فيها أو من قبل الذين يحملون عليها من خارجها. ولكن المفاوضات تستطيع أحياناً إحراز مكاسب للحركة يستحيل إحرازها بغير المفاوضات.

إن الاعتبارات الخاصة بقرار الدخول في المفاوضات والاستمرار فيها تشمل ما يلي:

- هل ستقوي الحركة أم ستضعفها؟
- هل بإمكان الحركة أن تخوض عملية التفاوض؟
- هل باستطاعة الحركة ذاتها التوصل إلى اتفاق على ما يمكن قبوله من تنازلات؟
- هل بإمكان المشاركين الموافقة على الانسحاب من المفاوضات إذا لم تحقق لهم ما هو مقبول في رأيهم؟
- إلى أي مدى ستضطر الحركة إلى تليين كفاحها؟
- هل يملك فعلاً أولئك الذين تفاوضهم الحركة سلطة تقديم تنازلات؟

• هل من المحتمل أن يعرض الجانب الآخر شيئاً ذا أهمية؟.

تبرز مشاكل خاصة عندما تجرى المفاوضات نيابة عن شبكات بدلاً من منظمات مؤسسية ذات إجراءات رسمية ثابتة. من الذي يجب تمثيله وكيف يتم اختيار الممثلين؟ (في بعض الحالات، قد تدخل المفاوضات أجزاء من الشبكة بينما تقف أجزاء أخرى جانباً، ولكنهما يتعاونان ضمنياً فيمثل أحدهما دور «الشرطي الجيد» والآخر دور «الشرطي السيئ» في الضغط على الجانب الآخر). كيف تصوغ شبكة ما برنامجاً واستراتيجية مشتركتين؟ كيف تستطيع شبكة ما إجراء مشاورات مستمرة وأن تقر في النهاية اتفاقية؟ عندما لا توجد أجوبة فعالة عن هذه الأسئلة تنبثق بسهولة انشقاقات مسببة لهزيمة الذات[13].

على سبيل المثال، دخلت النقابات، وجماعات حقوق الإنسان، وشركات صناعة الملابس في مفاوضات مطوّلة تحت رعاية «شراكة صناعة الألبسة» لوضع مبادئ سلوك بالنسبة لأحوال العمال في الشركات الكبرى عابرة القوميات

(13) للحصول على دراسة أوفى لمثل هذه الانقسامات وتأثيرها، إضافة إلى نظرة على استراتيجية (الداخل/ الخارج)، راجع كتاب مايكل پيرتشوك «لا تقودونا» (على وشك الصدور).

ومبادئ تفويض لإعطاء شهادات بأن السلع أنتجت في أحوال مقبولة. في بداية الأمر، هاجمت المنظمات غير الحكومية التي استبعدت من المفاوضات هذه العملية. وبعد اجتماعات ضمت مفاوضي العمال وجماعات حقوق الإنسان ومنتقديهم، انبثقت استراتيجية ما يسمى «الداخل/ الخارج» أو «الشرطي الجيد/ الشرطي السيئ». الذين في جانب الداخل استمروا في المفاوضات، ولكنهم ظلوا على موقفهم القائل إن تنازلات الشركات غير كافية. أما الذين في جانب الخارج فإنهم بصورة عامة لم يدينوا المشاركين وإنما أصروا على القول إن التنازلات غير كافية. وكلا الجانبين استمر في الضغط على الشركات في الساحة العامة. بيد أن هذا التعاون على أساس «الشرطي الجيد/ الشرطي السيئ» ما لبث أن انهار عندما حدث انشقاق في صفوف جماعات الداخل فانسحب بعضها من المفاوضات.

هنالك الآن ما لا يقل عن ثلاث منظمات مشاركة في الترويج لمبادئ سلوك وإحداث عملية رصد لشركات صناعة الألبسة في الولايات المتحدة. نتيجة لذلك انبثقت حركة نشطة مثيرة للاهتمام: إن المنظمات الأنشط نضالاً، ولاسيما «كونسورتيوم حقوق العمال» الذي ابتدعه الطلاب، أخذت تضع معايير أرفع لسلوك الشركات الذي يمكن قبوله، الأمر الذي أدى إلى الضغط على «جمعية شراكة

صناعة الملابس والعدالة للعمال» لتوضح أنها لا تقوم فقط بتوفير عرض زائف لتبييض وجه الشركات الكبرى[14].

متى ترضخ السلطة؟

عند نقطة ما في مجرى الحملة، يبدأ ميزان القوى بالتحول، فيبدأ جانب ما بالنظر في إجراء تبديلات كانت تعتبر سابقاً أمراً لا يخطر في البال.

ترضخ السلطة، بصورة عامة، عندما تكون كلفة التنازلات أقل من كلفة استمرار المقاومة[15]. وهاتان

(14) راجع ستيفن غرينهاوس «منع العامل الديكنسي» نيويورك تايمز، 9 تموز/ يوليو 2000 ص4: 5.

(15) إن تحليلاً يركز على تكاليف عدم التنازل يمكن أن يساعد في تفسير بعض الظاهرات التي ستكون لولا ذلك محيرة. عندما قررت البحرية الأمريكية ان تطلق على إحدى غواصاتها النووية إسم «جسد المسيح» Corpus Christi، فقد احتج على ذلك الناشط الكاثوليكي الشهير سنايدر والمبتعد عن العنف وأعلن انه سيفعل كل ما يلزم، حتى الموت، لكي يمنع هذه التسمية. كانت قوة البحرية الأمريكية الظاهرة بالتأكيد غير محدودة قياساً إلى قوة ناشط فرد. ولكن البحرية كانت تعلم ان سنايدر قد يلجأ إلى اعمال دراماتيكية، مثل الصوم حتى الموت، ليركز الانتباه على خطر الإبادة بالأسلحة النووية الذي يمثله برنامج غواصات البحرية، وكذلك لإحراج البحرية بسبب تمسكها العنيد بالتجديف. في نهاية الأمر قررت البحرية ان تعيد تسمية الغواصة «كورپوس كريستي» منوهة بواسطة المعترضتين انها تقصد بذلك المدينة التي تحمل هذا الاسم، وليس جسد المسيح. راجع مقالة «إعادة تسمية غواصة، والمجتمع أنهى صيامه» واشنطن پوست، 28 نيسان/ أبريل 1982.

الكلفتان هما جزئياً نتاج ضغط الحركة. ثمة مثال مذهل هو قرار مونسانتو الانسحاب من تجارة بيع البذور المعقمة. وصاحب ذلك قرارٌ بفتح حوار مع جماعة الخضر «غرينبيس» وقبول بروتوكول الهندسة الوراثية الذي سبق أن قاومته على مدى سنوات عدة[16].

(16) رئيس مونسانتو، روبرت شابيرو يعيد تأكيد الالتزام بالتقنية الحيوية، ويحث مالكي الأسهم على «إيجاد أرضية مشتركة». إعلان صحفي أصدرته مونسانتو، في مدينة سانت لويس، ولاية ميسوري، 6 تشرين الأول/ اوكتوبر 1999. في هذا الإعلان بيان يقول إن:

> «التبادل مع زعماء السلام الأخضر جاء عقب إعلان مونسانتو يوم الاثنين أن الشركة لن تطرح للتجارة تقنيات البذور المعقمة. لقد أصدرت مونسانتو الإعلان رداً على ما أبداه الخبراء ومالكو الأسهم من قلق، ومن ضمن هؤلاء المزارعون في البلدان المتقدمة، بشأن التأثير المحتمل لأنظمة حماية المورثات في البلدان النامية».

التبدل في ميزان القوى يمكن أن ينتج عن تبدلات ضمن المعارضة. مثلاً، على مدى عقود من السنين من معارضة التنظيم، أعلنت شركات التبغ الرئيسية في الولايات المتحدة أنها ستقبل مثل هذا التنظيم ودخلت في مفاوضات مع النواب العامين في الدولة وممثل لحركة الرقابة على التبغ. خلال المفاوضات، قبلت شركات التبغ الكثير من مقترحات منتقديها، ثم قبلت في مفاوضات تشريعية لاحقة ما هو أكثر من ذلك بكثير. والناشطون ضد التبغ أذهلهم هذا التحول. لماذا حصل التحوّل؟. في حين أن الذين على علاقة داخلية مع شركات التبغ، يعرفون السبب على وجه التأكيد، فإن المراقبين المطلعين على الأمور يشيرون إلى تحول في الإشراف على الشركات من رجال التبغ التقليديين إلى ممثلي وول ستريت. فالمسؤولون الجدد كانوا أقل اهتماماً ببيع التبغ من اهتمامهم برفع أسعار أسهم =

وفي حين أن الحركة تهدف إلى كسب تنازلات لطلباتها، فإن التنازلات يمكن أيضاً أن تخفي أخطاراً. أي أنه يمكن أن تأتي التنازلات مصحوبة بعملية تبادلية صريحة أو مضمرة يمكنها إضعاف الحركة أو إحداث انقسام في صفوفها مستقبلاً. وهي يمكن أن تتسبب في أن تنبذ أجزاء الحركة المختلفة بعضها بعضاً كأجزاء مستغنى عنها، أو، على العكس من ذلك، كأجزاء غير ذات صلة وغير واقعية. أو انها يمكن أن تترك لدى الناس شعوراً أنهم، بعد أن حققوا المكسب، يمكنهم الذهاب إلى منازلهم للاسترخاء فيها.

من منظور طويل الأجل، لا تمثل المفاوضات، والهدنات، والتسويات نهاية للكفاح، بل إنها تمثل مراحل وأوجه كفاح أوسع. وضمن هذا المنظور، يمكن تقييم أي تسوية معينة وكأنها جزء من استراتيجية حركة أوسع، بدلاً من النظر إليها كمطلق أخلاقي هو في حد ذاته إما أنه «جيد بما فيه الكفاية»، أو ليس كذلك. مثلاً، نظمت «لجنة العمال الوطنية» ذات مرة حملة ضد آل «غاپ Gap» مطالبة بحقوق العمال ورصد مستقل عند متعهد معين في أمريكا

= الشركات. وهذا ما أحدث تبدلات كبيرة في الأهداف الدنيا للشركات وبالتالي في علاقات القوة مع خصومها. راجع پيرتسشوك في كتابه «لا تقودونا».

الوسطى. وبعد حملة ضغط امتدت طويلاً، اجتمعت الـ«غاپ» في نهاية الأمر مع لجنة العمال الوطنية ووافقت على طلباتها. ومع أن لجنة العمال الوطنية أنهت آنذاك تلك الحملة بالذات، فقد كان ذلك أبعد ما يكون عن وضع نهاية لحملات مكافحة المصانع التي يعامل فيها العمال معاملة سيئة، ضد الـ«غاپ». والحقيقة هي أن الـ«غاپ» أصبحت هدفاً لحملة أخرى شنتها مؤسسة «غلوبال اكسشينج Global Exchange» «ضد استمرار إنكار حقوق العمال وأجور المعيشة من قبل متعهديها في سائر أنحاء العالم»[17]. في أي كفاح طويل، غالباً ما تكون استراتيجية الخيار «تكلم، تكلم، ناضل، ناضل». والحقيقة هي أن الهدنة على إحدى الجبهات قد تفسح المجال لكفاح بصيغة أكثر تقدماً على جبهات أخرى.

لأي حملة هدفان أحدهما أن تجعله منسجماً مع الأعراف الاجتماعية الأساسية. أما الهدف الثاني فهو تقوية الحركة تجاه خصومها في المستقبل. من الناحية المثالية، كل حملة إنما تجعل الحملة أقوى في مواجهة المرحلة

(17) ل. «كيم تان» مجموعة حقوق الإنسان تهاجم مصانع سيپان التي يعامل فيها العمال معاملة سيئة»، جريدة بوسطن هيرالد، عدد 29 تشرين الأول/ أوكتوبر 1999، ص33.

التالية. وكل إصلاح يفسح لإصلاح جديد. وهذا يتطلب منظوراً طويل الأجل ورؤية للحركة ككل تتجاوز منظمات وقطاعات محددة.

المعركة بعد سياتل

إن الحملة العالمية حول منظمة التجارة العالمية التي انبثقت بعد سياتل، توفر مثالاً على استراتيجية «أصلحوا الأمور وإلا سنخربها»[18]. إن الناشطين الكنديين (مود بارلو Maude Barlow) و(توني كلارك Tony Clarke) جهرا بالفكر الكامن وراء حملة من هذا القبيل بقولهما:

> «إحدى المسائل الاستراتيجية التي نشأت في سياتل.. هي هل «نصلح» أو «نخرب» نظام منظمة التجارة العالمية؟ وفي حين ان بعضهم يريد الإفادة من اللحظة للتشديد على إصلاح منظمة التجارة العالمية لجعلها أكثر خضوعاً للمساءلة أمام اهتمامات المجتمع المدني، فإن آخرين يرون أن النموذج مليء بالعلل والخلل إلى حد اننا يجب أن نغتنم الفرصة لتفكيك هذا النموذج الآن وإيجاد بديل منه».

(18) للاطلاع على نقد «أصلحوا الأمور أو سنخربها» المطبقة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، راجع پاتريك بوند، «عدم تمويل الصندوق» منثلي ريڤيو 52: 3 ـ 4 (تموز/ آب «يوليو/ أغسطس» 2000) 127 ـ 40.

مع ذلك، هم ينوّهون، أن «هذه الحاجة ينبغي ألا تكون عرضاً من نوع (إما/ أو)».

«إن شعار (أصلحوا الأمور وإلا فسنخربها) الذي انبثق عن سياتل يمكن استعماله بطريقة تؤدي إلى الجمع بين الأمرين في بناء استراتيجية مشتركة. وبدلاً من الاكتفاء بإصلاح منظمة التجارة العالمية، مثلاً، يمكن طرح برنامج تغييرات جذرية تدعو إلى تحول كبير في تفويض منظمة التجارة العالمية، ونظمها، وإجراءاتها. وإذا ما قوبل برنامج التغيير الذي يطرحه المجتمع المدني فور طرحه، وهذا أمر محتمل، عندها يكون المسرح مهيأً للمطالبة بتفكيك منظمة التجارة العالمية وإيجاد بديل منها. وبمجرد الرفض يمكن تنفيذ استراتيجية احتياطية مصممة للإفادة من فرص بغية إفساد المفاوضات الجارية على نحو يؤدي إلى التراجع وزعزعة استقرار عمليات منظمة التجارة العالمية».

إن مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى تمديد نشاطها إلى ما بعد منظمة التجارة العالمية ذاتها.

«في الوقت ذاته، يمكن اتخاذ إجراءات لتعزيز الآليات المضادة، مثل منظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. هذا كله، بطبيعة الحال، يجب تعهده برؤية

قوامها التحول الأساسي في مؤسسات الحكم العالمي»[19].

لقد وضع اجتماع دولي عقد في شهر آذار (مارس) 2000 تفاصيل استراتيجية من هذا القبيل تحت عنوان «منظمة التجارة العالمية ـ تقلصي أو اغرقي! جدول أعمال الالتفات إلى الوراء».

«نعتقد أن من الأمور الجوهرية أن نستفيد من هذه اللحظة كفرصة لتغيير مجرى السير وإيجاد نظام تجارة بديل ومستدام وذي سمة إنسانية، وخاضع للمساءلة ديمقراطياً، ويفيد منه الجميع. هذه العملية تستوجب تراجع قوة وسلطة منظمة التجارة العالمية»[20].

وقد طالب البيان بـ:

- عدم توسع منظمة التجارة العالمية.
- حماية الحقوق والحاجات الاجتماعية الأساسية

(19) مود بارلو وتوني كلارك «المعركة بعد سياتل: ورقة عمل للتخطيط والعمل الاستراتيجي بشأن منظمة التجارة العالمية». أعدت لبحث داخلي واستعادة الماضي من قبل جماعات المجتمع المدني في كندا، 31 كانون الثاني/ يناير 2000. النص الكامل موجود على موقع مجلس شبكة الكنديين على الإنترنت.

(20) شاكرا ڤارتي راغاڤان «المنظمات غير الحكومية تشن حملة (تقلص أو غرق) ضد منظمة التجارة العالمية». ذا هندو، 10 نيسان/ أبريل 2000. النص الكامل على الإنترنت.

- حماية الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- استعادة أنظمة حماية براءة الاختراع الوطنية.
- لا براءات على الحياة.
- الغذاء حاجة أساسية للبشر.
- لا تحرير للاستثمار.
- التجارة العادلة: الحقوق الخاصة والتفاضلية لبلدان العالم الثالث.
- إعطاء أفضلية لاتفاقيات الحقوق الاجتماعية والبيئة.
- دمقرطة صنع القرار.
- منازعة (منازعة التسوية) النظام.

مع حلول 18 آب أغسطس 2000 كانت 514 منظمة من 66 بلداً قد وقعت على جدول الأعمال[21].

أوضح لوري والاش Lori Wallach، وهو من «مراقبة المواطن للتجارة العالمية Public ificitizen's Global Trade Watch»:

«ثمة قائمة بالأشياء التي يجب أن تفعلها منظمة التجارة العالمية، لا أن تتحدث عنها، كما فعلت خلال خمس

(21) راجع موقع «تقلص أو غرق» على الإنترنت.

سنوات في حديثها عن الشفافية، دون حدوث أي شيء.. وإذا لم تتحقق تلك التغييرات في نهاية الثمانية عشر شهراً أو نحوها قبل (الاجتماع) الوزاري التالي، عندها، ليس فقط يجب انسحاب الولايات المتحدة، بل، في الواقع، ان كل الحملات التي لها قواعد في البلدان، ويوجد منها، لا يقلّ عن 30 حملة، يجب أن تنشط إما لحمل بلدانها على الانسحاب أو لسحب التمويل»[22].

بهذه الوسيلة تسحب شعوب العالم موافقتها على العولمة من فوق وتفرض أعرافها على الاقتصاد العالمي.

(22) «حرب لوري: قابل لوري والاش، زعيم الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل». مجلة فورين پوليسي 118 (ربيع سنة 2000): 40 ـ 41.

الخاتمة

تمثل العولمة من فوق فاتحة عهد في التاريخ البشري. وهي تنطوي على تحوّل متعدد الأوجه في الإنتاج، والمال، والسلطة السياسية والثقافة. وقد عجزت عن تنفيذ وعدها بتوفير الرفاه لسكان العالم، وأوجدت بدلاً من ذلك فقراً، وتعاسة، وتدميراً بيئياً يفوق ما عرفه العالم في أي زمن سابق.

وظهور حركة العولمة من تحت يؤشر إلى فاتحة عهد في التاريخ البشري. وغاية هذه الحركة هي مقاومة ذلك الخراب. وهذا ليس عمل يوم واحد وليس شيئاً يتحقق في هبّة أو جائحة ثورية واحدة، بل هي شيء يتم إنجازه من خلال ألف معركة على مئات الجبهات. أو، بتشبيه مختلف، غابة تتطلب غرس ألف شجرة وجيل من الرعاية لكي تنمو الأشجار.

لقد نشأت حركة العولمة من تحت في عدد كبير من

الزوايا والشقوق الهامشية من حيث المؤسسات المسيطرة. وقد حققت التواصل عبر حدود الدول، والقارات، والمصالح، والهويات. وصنعت رؤية مشتركة وتقوم بإيجاد برنامج مشترك. وهي تستفيد من القوة الخفية للحركات الاجتماعية ـ اعتماد كل مراكز القوة على موافقة الشعب ـ لإرغام المؤسسات على التقيد بالأعراف العالمية.

وليس ثمة ضمانة أن تتمكن حركة من هذا القبيل فعلياً من تخفيف العولمة بما يكفي للحفاظ على البشر والبيئة، ناهيك عن بناء نظام عالمي جدير بالاحترام، ولكن هناك احتمالاً أكبر أن يتحقق ذلك بواسطة حركة موحدة عابرة لحدود البلدان، والمسائل المطروحة، والمناطق الانتخابية، أكثر مما يتحقق بأي مقاربة أخرى. إن حماية مثل هذه الحركة وتوسيعها يوفران أفضل فرصة للتعامل مع العولمة بطريقة بنّاءة وديموقراطية.

ثم إن المشاركة في هذه الحركة يمكنها أيضاً أن تجعل بالإمكان العيش بطريقة ـ وفي بيئة اجتماعية ـ أقل خضوعاً لسيطرة ثقافة وقيم رأس المال العالمي، حتى وإن بقيت مقيدة بهذه الثقافة والقيم. وهي تتيح للمرء أن يعيش بطريقة تشدد على القيم البشرية لا على الجشع والسيطرة. وهي تنطوي على عمل سياسي لا يقتصر على التشريع

والانتخابات، بل كطريقة تسمح للناس أن يحيوا معاً. وهي تمثل ليس فقط التكوين المؤسساتي البديل، بل طريقة بديلة لتنظيم الحياة والتفاعل مع الناس والعالم. والعولمة من تحت لا تمثل هدفاً واحداً فقط، بل تمثل نهج الديموقراطية.

في نهاية الأمر، المشكلة ليست مشكلة «حل» العولمة، بل المشكلة هي إيجاد ممارسات اجتماعية تتمكن من معالجة التحديات الناشئة في الحياة على الأرض. وما نرمي إليه هو عولمة من تحت تندمج مع مرور الزمن في حركة دعم للتبدل الاجتماعي. أما في هذا الوقت بالذات، فإن العولمة من فوق هي في مقدمة ما ينبغي للحركات الاجتماعية ـ والبشرية جمعاء ـ أن تعالجه.

جدول تفسيرات

الكفاية الذاتية: الكفاية الاقتصادية الذاتية عبر استبعاد التجارة الخارجية.

معركة سياتل: المظاهرات والمجابهات مع الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ومطلع كانون الأول/ ديسمبر 1999 والتي نالت شهرة واسعة.

مؤتمر بريتون وودز: هو المؤتمر الدولي الذي انعقد في ولاية نيوهامپشاير في تموز/ يوليو 1944 لتخطيط الترتيبات الاقتصادية لما بعد الحرب. وقد أوجد المؤتمر ما عُرف باسم «نظام بريتون وودز»، وهو صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للتعمير والتنمية (عرف باسم البنك الدولي).

الوطنية الاقتصادية: استخدام السياسة العامة لتعزيز الاقتصاد الوطني في تنافسه مع اقتصاديات البلدان الأخرى.

وهو يتضمن سياسات خاصة بالتعرفات الجمركية والحواجز الأخرى أمام التجارة بغية حماية الاقتصاد الوطني إزاء السلع المستوردة والمعونات لتشجيع الصناعات الوطنية. وهي قد تشمل أيضاً استعمال القوة الوطنية، من ضمنها السياسة التجارية، والدبلوماسية والحرب، لإكراه الدول الأخرى على تبديل سياساتها الاقتصادية.

الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة GATT: المنظمة التجارية الدولية التي تأسست في سنة 1948 لتخفيض التعرفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام المتاجرة بالسلع والخدمات. وقد حلت محلها في سنة 1995 «منظمة التجارة العالمية».

العضويات المهندسة وراثياً: وتعرف أيضاً باسم العضويات المعدلة وراثياً، وهي عضويات تم تبديل خصائصها بواسطة التلاعب بمورثاتها (الجينات).

مجموعة الدول الثماني: هي مجموعة الدول السبع «نادي الأغنياء» مضافة إليها روسيا التي قُبلت في المجموعة كنوع من الشريك الأدنى مرتبة في التسعينيات من القرن العشرين.

مجموعة الدول السبع: هي مجموعة البلدان الصناعية الأكثر ثراء: كندا، وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا، واليابان،

والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وكثيراً ما يطلق عليها اسم «نادي الأغنياء»، وقادة هذه البلدان يعقدون اجتماعات دورية يركزون فيها على الاقتصاد العالمي. ومع الموافقة على انضمام روسيا إلى المجموعة في التسعينيات من القرن العشرين باعتبارها شريكاً أدنى مرتبة، صارت تعرف بمجموعة الدول الثماني.

مجموعة الدول السبع والسبعين: هي مجموعة من البلدان النامية تشكلت في الأصل سنة 1964. ويبلغ عدد أعضائها حالياً 133 عضواً يمثلون نحو 80 في المئة من شعوب العالم.

مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية: هي مجهود من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير بعض الإعفاء لبلدان العالم الأشد فقراً من ديونها، وهذا الإعفاء مشروط بإجراء تعديلات هيكلية.

الهيمنة: السلطة المفرطة.

منظمة العمل الدولية: تأسست بموجب معاهدة ڤرساي سنة 1919، ثم أصبحت منتسبة إلى الأمم المتحدة في سنة 1946. يحكمها ممثلو الحكومة، ورجال الأعمال، والعمال في كل بلد عضو. وتضع المنظمة تفاصيل مبادئ سلوك، وتحقق في المخالفات ولكنها لا تملك سلطة التنفيذ.

صندوق النقد الدولي: هو منظمة دولية تأسست في سنة 1944 لإدارة صرف العملات دولياً. وحتى سنة 1972 أيدت معدلات صرف ثابتة بين مختلف العملات الوطنية. وعندما سمحت الولايات المتحدة بتعويم الدولار، زالت مهمتها الأصلية. ثم تولى صندوق النقد الدولي إدارة أزمة الديون الدولية، بتقديم قروض للبلدان الفقيرة المدينة بشرط قبولها برامج تعديل الهيكلية من أجل إعادة هيكلة اقتصادها.

اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA: هي اتفاقية وضعت موضع التنفيذ اعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير 1994 فخفضت الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة ووفرت الحماية لاستثمارات الشركات و«الملكية الفكرية».

اتفاقية الاستثمارات متعددة الأطراف: هي معاهدة مقترحة من شأنها أن تحد من قدرة الحكومات على تنظيم الاستثمار الأجنبي. وقد بحثتها في أول الأمر منظمة التجارة العالمية في سنة 1996، فعارضتها عدة بلدان من العالم الثالث، ثم بحثتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فسدّت الطريق عليها حملة قام بها المواطنون على اتساع العالم. والجهود مستمرة لضم العناصر الموكلة لها إلى

منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: هي مجموعة الدول الصناعية التي تأسست في سنة 1961.

علاقات التجارة العادية الدائمة PNTR: تاريخياً، قام الكثير من اتفاقيات التجارة الدولية على أساس مبدأ «الدولة الأكثر رعاية» وبموجب هذا المبدأ يوافق بلد ما على منح صادرات بلد آخر معاملة أكثر رعاية مما تمنحه لصادرات أية دولة أخرى. ولتقليص المعارضة لتوفير هذه المكانة لبلدان معينة، لاسيما الصين، وافق القادة السياسيون في الولايات المتحدة على إبدال عبارة «مكانة الدولة الأكثر رعاية» لتحل محلها عبارة «العلاقات التجارية العادية الدائمة».

السيادة: هي السلطة المطلقة والحصرية والمستقلة للدولة ضمن حدودها الإقليمية وعلى سائر أعمالها وسكانها. وهي بصورة عامة تعتبر مبدأ بنّاء في نظام الدولة/ الأمة الحديث.

المعاونة أو العمل بالنيابة: نشأت هذه الفكرة كمبدأ أساسي في الأسرة الأوروبية، ومفادها أن موقع اتخاذ القرار يجب ألا يتقرر من قبل السلطة في البلد (أي السلطة ذات السيادة) بل على المستوى الأكثر ملاءمة لاتخاذ القرار.

ضريبة توبين: هي ضريبة ضئيلة على الصفقات المالية الدولية ترمي إلى تقليص المضاربة المالية وتوفير إيراد مالي دولي. وكان الشخص الذي اقترحها أصلاً هو جيمس توبين James Tobin الاقتصادي الحائز جائزة نوبل.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: هو مؤتمر مستمر انعقد أول مرة في سنة 1964 بمبادرة من بلدان العالم الثالث لمعالجة مشكلات نقص التنمية.

البنك الدولي: هو الاسم الشائع للمصرف الدولي للإعمار والتنمية الذي تأسس في مؤتمر (بريتون وودز) في سنة 1944 للمساعدة في الإعمار والتنمية في أعقاب الحرب. وعندما اكتمل الإعمار بعد الحرب، أعاد تعريف دوره أنه مساندة لمشاريع التنمية وبرامج تعديل الهيكلة في البلدان الفقيرة.

منظمة التجارة العالمية: هي منظمة دولية تأسست في سنة 1995 لتحل محل الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة .GATT تضع منظمة التجارة العالمية قواعد التجارة العالمية موضع التنفيذ، وهذه القواعد معرفة تعريفاً واسعاً، والأعضاء مجبرون على الالتزام بها.